الحوليات والأزمات السلطانية
(1757 — 1727)
مصطلح الفترة (*)

عبد الرحمان المودن

كلية الآداب — الرباط

نتداول اليوم مجموعة من الأدوات الاصطلاحية لرصد ظواهر شمولية أو مراحل حاسمة من تاريخنا دون أن نقابلها دائما بالأدوات التي كان يتفاهم بواسطتها أهل الحقبة المدروسة. ليس القصد من هذه الملاحظة رمي الكتابة التاريخية الجادة — والتي تسعى إلى تطويع التلاقح بين المفهوم العام والمادة التاريخية الغزيرة — بالمفارقة التاريخية (anachronisme). فلا بد لأي قراءة جدية في حقل التاريخ من أن تتلمس طريقها عبر أدوات يتداولها المؤرخ ومعاصروه. كما أنّ إجرائية تلك الأدوات لاترتبط بأنّها كانت معروفة لدى أهل الحقبة المدروسة بقدر ماترتبط بمدى قدرتها على تنسيق المادة التاريخية وإعطاء صُورة منسجمة عن المرحلة (←) أو الظاهرة المقصودة بالدرس. أما من شاء الاكتفاء بما ورد في متخلّف أهل القرون الماضية من مصطلح، فإنه لن يعدو أن يعيد كتابة ماسبقوه إليه، ولن يكون ذلك إلاّ بلغة بئيسة.

غير أن من يقتصر على استعمال المصطلح الراهن دون مقابلته بمصطلح الحقبة المدروسة، وكأن الأمر من باب المسلمات، يتعرض لمنزلق القفز على جوانب هامة من تصور المعنيين عن تاريخهم ؛ فتأتي الكتابة ناقصة وإن شملت ماشملته من تفصيل في شتى الاتجاهات.

(*) لم أكن لأتمكن من تقديم هذا العرض لولا المساعدة المادية التي وجدتها لدى برنامج الدراسات حول الشرق الأوسط بجامعة برنسطن Program in the N.E.S. Princeton University، فليجد هنا الأستاذ L. Carl Brown مدير البرنامج، تعبيرا صادقا عن شكري.

كان هذا التوضيح ضروريا في مستهل الحديث عن الكيفية التي عالجت بها مؤلفات الحوليات ظاهرة الأزمات السلطانية في مغرب القرن الثامن عشر، حتى نحدد الإطار الذي وقع فيه الاهتمام بمصطلحي الأزمة والفترة.

• **«الأزمة» و«الفترة»**

نفتح الكتاب المدرسي في بعض صفحات تاريخنا المعقدة، فنجد عناوين تبهر السامعين، فتترسخ في الأذهان بكيفية قارة : «الأزمات العسكرية» هي تلك المرحلة من ثلث القرن التي فصلت بين وفاة السلطان إسماعيل (1727) وتولي حفيده السلطان محمد بن عبد الله (1757)[1]. نقبل استعمال الكتاب المدرسي لعبارة «الأزمات»، لأنها تحيلنا بسهولة على واقع التردي العام والانحلال. لكن لنتساءل : ماهي العبارة التي استعملها مؤلفو القرن الثامن عشر، أو من تلاهم عن قرب، فلعلنا نكتشف الحدود الذهنية التي كان المعاصر يفهم في إطارها التقلبات التي عاشها في هذه الحقبة.

نفتح **تاريخ الضعيّف** المنشور منذ بضع سنوات، فنقرأ في أحد العناوين الموضوعة بين معقوفتين «الأزمة الاقتصادية ــ الاجتماعية التي نتجت عن حروب أزمة مابعد المولى إسماعيل»[2]. نلاحظ حضورا بارزا لعبارة الأزمة في هذا العنوان، إذ من أصل 12 كلمة تختص لفظة الأزمة بالسدس، وهذا الحضور البارز يحيل على زمن نشر الكتاب أكثر من زمن تأليفه.

نقرأ مايقوله الضُّعيّف تحت العنوان الموضوع :

وفي عام تسع وأربعين ومائة وألف [1737] أهلك الله كل من خرج على السلطان مولاي عبد الله وقويت الفتن وارتفعت الأسعار للفتن ولقلة الأمطار وقاسى الناس الشدائد العظام من شدة الغلاء وماتت بالضيقة رقاب كثيرة وقل الإدام وانقطع اللحم (..) ولم يزل الأمر في شدة وازدياد فتن وفرت الناس كل

---

(1) BRIGNON, J. et al, *Histoire du Maroc*, Hatier, Paris-Librairie Nationale, Casablanca, 1967, p 257.

(2) الضعيف الرباطي، محمد، **تاريخ الضعيف (تاريخ الدولة السعيدة)**، تحقيق أحمد العماري، دار المأثورات، الرباط، 1986، ص 124.

الفرار[3].

العبارات المتواترة هي : الفتن، الشدة، الضيقة. كل منها يعبر عن جانب من هذه الشدائد دون أن تتميز واحدة منها بما يكفي من الشمولية فتؤدّي مانضعه تحت عنوان الأزمة. نلتقي بالسؤال من جديد : ألم تستعمل المصادر المعاصرة لفظة بهذا المستوى من الشمولية ؟

يمكننا الاستفادة هنا من فقرة واردة عند الناصري في كتاب **الاستقصا** تقول :

فقد كان عنده [أي المولى إسماعيل] بجنان حَمْرية [بمكناس] مائة ألف قعدة من شجر الزيتون (...) ومرت عليه بعد وفاته العصور وأيام الفترة والفتن والناس يحتطبونه فلم يظهر فيه أثر من ذلك. ولما بويع السلطان المولى محمد بن عبد الله أحياه[4].

نصادف هنا مصطلحاً جديداً يبدو محمّلا بما يكفي من الشمولية حتى يظهر في النص قائما بذاته ويستعمله الناصري مفرداً معرّفاً، ونقصد مصطلح «الفترة». والواقع أن هذه الجملة غنية بالرمز وقد تحيل، في تصور الناصري ومعاصريه، على كل التاريخ المغربي، على الأقل في مرحلته الإسلامية. هذا جنان يانع زاهر أيام السلطان القوي، تمرّ عليه الشدائد أيام الفترة فيحتطبه الناس، ثم يحييه سلطان قوي آخر.

ماأود القيام به في هذه المساهمة هو تحديد مصطلح الفترة ومدى إجرائيته لوصف الأزمات السلطانية، ومدى استفادة الحوليات منه، وذلك بمقابلة معطيات هذه الحوليات بما توفره نصوص أخرى ولاسيما بعض الرسائل المتبادلة بين السلطان المغربي والسلطان العثماني فيما يتعلق بجانب أساسي من الأزمات السلطانية، ألا وهو مشكل الخلافة الذي هو في نفس الوقت مشكل المشروعية السياسية في الدولة الإسلامية.

نعود إلى القاموس للتأكد من المساحة الدلالية التي تغطيها كل من لفظتي

---

(3) نفسه.

(4) الناصري، أحمد بن خالد، **كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954 ــ 1956، 9 أجزاء، ج 7، ص 102.

«الأزمة» و«الفترة». نجد أن لفظة «الأزمة» تحيل، فيما تحيل عليه عند ابن منظور، على العض بالأنياب أو بكل أسنان الفم وكذا على السنة الجَدْباء[5]. لعل هذا أصل استعارتها في الاستعمال العربي للدلالة على ماتؤديه لفظة (Crise) الفرنسية وأخواتها اللاتينية والانكّلو ساكسونية.

ظهرت لفظة (crise) في المعجم الفرنسي في أوائل القرن السادس عشر[6]، وترتبط بالصحة والمرض («أزمة نمو» أو «أزمة حمّى») كما تؤدي معنى التوتُّر والتشنج في السلوك البشري («أزمة غضب»). وبالمماثلة انتقل هذا المعنى إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فتستعمل عبارة «أزمة» ثم يلحق بها الوصف الخاص بالحقل المحال عليه («أزمة دبلوماسية»، «أزمة اقتصادية»). ولعل المعنى الاقتصادي لعبارة «الأزمة» شاع أكثر من غيره في القرن العشرين بعد «أزمة» 1929 الشهيرة. يلاحظ أن السمة الضمنية التي تصاحب جل هذه المعاني هي أن «الأزمة» لحظة غير عادية من **تطور** عادي : انكسار في مسار.

نعود إلى **اللسان** فنسأله عن لفظة «الفترة». نجدها تدل على الضعف والسكون بعد الحدة. لكننا نعثر على تلوينة هامة ضمن معانيها : «الفترة» أيضا هي المدة الفاصلة بين نَبِيَّيْن حيث تنقطع الرسالة السماوية[7] ويترك البشر دون هدى سوى من أنفسهم. بهذا المعنى تأخذ لفظة «الفترة» محل ثقلها في جملة الناصري السابقة، ويلوح لنا تصور الحوليات العام عن المجتمع وعن التاريخ، وهو تصور يربط ربطاً وثيقا بين السلطة السياسية وسلطة المقدس.

قبل الاستمرار في تحليل «أيام الفترة»، لابد من التنبيه على ثلاث احتياطات أود أن تؤخذ بعين الاعتبار فيما يأتي.

أولاً ليست هذه الملاحظات نتائج بحث مستكمل، بل هي تعبير عن لحظة من التفكير في موضوع أوسع يرتبط بتاريخ العلاقات المغربية ـــ العثمانية.

---

(5) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر ودار بيروت، 1968، 15 جزءاً، الجزء 12، ص 16 ـــ 18.

(6) *Le Petit Robert*, Paris, 1979, p 424

(7) ابن منظور، **المرجع السابق**، ج 5، ص 43 ـــ 44.

ثانياً هناك صعوبة منهجية تتمثل في المصادر التي اعتمدتها : من جهة، رجعت إلى نصوص معروفة، متداولة هي **نشر المثاني** للقادري **وتاريخ الضّعيِّف**، **والاستقصا** للناصري **والإتحاف** لابن زيدان[8]، وسمَّيتها كلّها، بشيء من التجاوز، حوليات باعتبارها إلى هذا الحد أو ذاك تتبع السرد الحدثي حسب الحؤول. ومن جهة أخرى، استعملت عدداً يسيراً من المراسلات بين السلطانين المغربيين عبد الملك (1728) وعبد الله (1729 ــ 1757) ابني المولى إسماعيل والسلطانين العثمانيين أحمد الثالث (1703 ــ 1730) ومحمود الأول (1730 ــ 1754). وتتراوح تواريخ هذه المراسلات فيما بين 1140 / 1728 و1145 / 1733، أي أنها تبودلت تماما في بداية الحقبة التي تعنينا. أصول هذه المراسلات محفوظة بالأرشيف التركي بإستانبول[9].

تكمن الصعوبة المنهجية المُشار إليها آنفا في كون هذين النوعين من المصادر يجهل كل منهما الآخر. فالحوليات لا تأتي على ذكر المراسلات أو حتى فحواها، بالرغم مما نعلمه من شغف بعض مؤلفيها، من أمثال الناصري، بإثبات نصوص المراسلات الرسمية في تآليفهم، والمراسلات لا تحيل بكيفية واضحة على ماتطيل في وصفه الحوليات من أحداث وتقلبات داخلية. كأنَّ معطيات كل صنف تشير إلى بعض المساحات المسكوت عنها أو المجهولة على الأقل في الصنف الآخر.

احتياط ثالث يتمثل في كون أي حديث عن هذه الحقبة من تاريخ المغرب لابد وأن يتعسف بالتفاصيل الغزيرة الواردة في الحوليات، فيجملها في طابعها العام.

• **«أيام الفترة»**

مغرب القرن الثامن عشر لم ينل حقه من البحث والدراسة لحد الآن بالرغم من التوافر المتزايد للمصادر الخاصة به، مع أن هذه المرحلة ذات أهمية قصوى للباحث ولاسيما من يهتم بتاريخ العلاقات والبُنَى السياسية داخل المجتمع. وتكشف

(8) القادري، محمد بن الطيب، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**، تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق، 4 أجزاء، مكتبة الطالب، الرباط، 1977 ــ 1986 ؛ **تاريخ الضعيف**، المرجع السابق ؛ الناصري، **الاستقصا**، المرجع السابق؛ ابن زيدان، عبد الرحمن، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط، 1929 ــ 1933، 5 أجزاء.

(9) **أرشيف رئاسة الوزراء**، إستانبول، سلسلة «نامه همايون».

الحقب المتأزمة أحيانا عن آليات لاتظهر واضحة إبان مراحل الاستقرار. حينما يقول الناصري في الجملة المثبتة آنفا : «ولمّا بويع السلطان...» نشعر أن كلمة «لمّا» **ظرف** يخفي في ثناياه سياق آلية معقدة، هي آلية السلطة، نشأتها وانتقالها إلى درجة المشروعية في مجتمع مسلم. نقتبس هذه المرة نصّاً من **نشر** القادري، قد يضيء جوانب من هذه الآلية : *فلمّا رأى ذلك الجيْشُ [أي عدم كفاية السلطان أحمد الذهبي] (...) آتفق رأيهم على خلع السلطان مولاي أحمد الذهبي المذكور (..) وخطبوا بمكناسة بالصحابة فقط من غير ذكر أمير وجعلوا أمر الخلافة للعلماء (...) ثم إن من كان من العلماء حاضرا بمكناسة أجمع على مبايعة أخيه أمير المومنين الخليفة مولاي عبد المالك ابن الخليفة مولانا إسماعيل*[10].

يرسم هذا النص خط المشروعية ومنبع السلطة من الجيش إلى العلماء إلى السلطان، وننتبه إلى أن الجيش يخَطب بالصحابة في حالة الشغور السلطاني، كما ننتبه أيضا إلى ألقاب الخلافة التي يطلقها القادري على سائر السلاطين. وهذا أمر سوف نعود إلى مناقشته في ضوء المراسلات المشار إليها سابقا.

هذا مثال فقط على ثراء هذه الحقبة التي تسميها الحوليات «الفترة»، بالنسبة للبحث والتنقيب. ماهي سماتها الرئيسية كما تتناولها الحوليات ؟ لافائدة في تتبع تشعب التفاصيل. تبدو «الفترة» كانكسار عام ساهمت فيه الطبيعة والإنسان وضخّم من حجمه تصوُّر المؤلفين الذين ألّفوا فيه. فيما بين 1737 و1750، بصفة خاصة، تعاقبت الكوارث الطبيعية من جفاف وقحط ووباء، وزادت من حدتها الهزّات والصراعات العسكرية والسياسية بين أبناء السلطان إسماعيل والمتحزبين لكل منهم. ومن خلال التقلبات، برزت قوتان جهويتان متميزتان إحداهما في الشمال يتزعمها المولى المستضيء والثانية في فاس والجنوب يعود إلى قيادتها كلما خُلع المولى عبد الله. ومن المعلوم أن السلطان عبد الله خُلع أزيد من خمس مرات خلال «الفترة».

تضفي الحوليات على وصفها «للفترة» جوّاً يذكر بيوم القيامة، أو لعلها

---

(10) القادري، **المرجع السابق**، ج 3، ص 299.

تستحضر الغضب الإلٰهي الذي أصاب القوم الضالين في فترات انقطاع الرسل. من ثم كثرة عبارات طلب اللطف مثل «الأمر بيد الله» و«الحول والقوة لله».

تبدو الصورة مشوبة في نفس الآن بشيء من المبالغة وبشيء من القصور.

جانب الإفراط يظهر حينما ننتبه إلى أن الحوليات اعتنت على العموم بتحركات الأمير أو الجيش، وكذا بوقائع بُؤَرٍ بعينها ولاسيما بعض المدن مثل فاس ومكناس أو الرباط. في حين توجد مجالات لايلحقها وصف الحوليات، كما أن هناك مناطق لاتعاني مما تصفه الحوليات من كوارث وآفات. نقتصر على مثال واحد قد يؤشر على ماقدمناه : مسألة عزل السلطان عبد الله التي استقرت في العدد خمسة، ولاشك، لما لهذا العدد من معانٍ ودلالة عميقة في الوجدان العام. هذه المسألة، حسب شهادة الحوليات ذاتها، لم تعن بهذا التواتر سوى مدنٍ كفاس أو مكناس. أما في تادلة أو في تارودانت مثلا، فإن ظاهرة العزل قد لاتكون تجاوزت مرة أو مرتين. هذا أمر ذو دلالة بالغة، بالرغم من كونه مايزال يحتاج إلى تأكيد أو تفنيد البحث التاريخي. نزع السلطان صلب الأزمة إبان «الفترة» في تصور الحوليات. كلما قل عدد نزع السلطان قلت وطأة «الفترة»، ولو بوجود العوامل الأخرى. إجمالا، يبدو أن سكوت الحوليات عن الجنوب مؤشر على عدم تأثره بآثار «الفترة»، على الأقل في حدود الصورة الكارثية التي ترسمها الحوليات.

جانب التقصير لدى الحوليات يتمثل في إغفال واقع الأمراء المتعاقبين أو المتصارعين على السلطة، فتطلق عليهم جملة من الألقاب السلطانية ولاسيما ألقاب الخلافة كما ورد في نص القادري.

• مشكل الخلافة

لاتتوفر المستندات الكافية للتعرف على موقف كل السلاطين والأمراء خلال «الفترة» تجاه مشكل الخلافة. إذا كانت الحوليات لاتلتفت إلى المسألة بالمرة فتلقّب هذا بـ «أمير المؤمنين» وهذا بـ «الخليفة» دون حساب، فإن المراسلات التي أشرت إليها سابقا تأتي بعناصر مهمة في هذا الصدد. نقتصر على مقتطف من رسالة من السلطان عبد الله إلى السلطان العثماني محمود الأول سنة 1143 / 1731، يقول فيها :

ولما تم لنا أمر هذا البلاد [كذا] وصرفنا الهمة بحول الله إلى الجهاد، فالواجب علينا أن نتخذ عندكم يداً وأترك [كذا] سواك [كذا] سدى لما بلغني من فضلك الجميل (...) ونيتك الصالحة على تجهيز عساكر الاسلام (...) وهانحن إن شاء الله قائمين بخدمتك الشريفة بكل ماتوجه إلينا من حضرتك المنيفة إذ أنزلناك منا على رغم من حسدك منزلة التاج من الرأس والجسد كما كانت بين أسلافنا وزيادة (...) وليكن سيِّدنا أيده الله ونصره (...) مطمئن البال من هذه الثغور (...) وأنا أخطب بك في مساجد الجمعة والأعياد كما فعل والدنا مع أسلافكم الجياد ولولا أن الغرب عندنا صعبُ المرام لاستعملت إقدام الأقدام إلى حضرة ذاك الهمام ؛ فهو جدير أن يجعلني من أحبائه وأن يحمل علي من هذا الخطب عظيم أعبائه[11].

هذا بعض ماورد في هذه المراسلات ولاتحيل عليه الحوليات. يطرح هذا المقتطف قضايا كبرى ومستعصية على الجواب مادامت مستندات أخرى وبحوث خاصة بثنايا هذه «الفترة» وبمستويات متعددة من التاريخ المغربي، لم تأت بأضواء إضافية تمكن من فهم معميات هذا النص الذي يبدو عند القراءة الأولى واضحا أكثر من اللازم.

ماهو الجانب الدبلوماسي وماهو الجانب الواقعي في هذه الرسالة ؟ ماهي

(11) **أرشيف رئاسة الوزراء** إستانبول، سلسلة نامه همايون، سجل 7، ص 247 ــ 248. عند إلقاء نص هذه المساهمة تساءل الأستاذ أحمد التوفيق عن مدى مصداقية هذه الرسالة ومثيلاتها وإلى أي حد لايمكن افتراض الاختراع في شأنها، لا سيما أن الرسائل المبعوثة من المغرب كانت غالبا تمر عبر الإيالة الجزائرية. وهو سؤال وجيه دفعني إلى مزيد من الانتباه في قراءاتي اللاحقة، فتبين أن عبد الملك، الذي أرسل رسالة من نفس الصنف إلى أحمد الثالث العثماني، سبق له أن كان سفيرا لأبيه المولى إسماعيل لدى حكام الجزائر سنة 1113 / 1701 ــ 1702. انظر : ابن الحاج، أحمد بن حمدون، **الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن**، مخطوط الخزانة الحسنية، الرباط، 12184، 9 أجزاء، الجزء 6، ص 337 : «فبعث معهم [أتراك الجزائر] ولده مولاي عبد الملك، ولما وصل إلى الجزائر أكرموه...». ولاننسى أن المولى عبد الله كان من «حزب» عبد الملك أثناء الصراع الذي دار بين أحمد الذهبي وعبد الملك على أثر وفاة السلطان إسماعيل. ماذا كانت محاولة كل فريق للاستفادة من قوة الدولة العثمانية في الصراع الدائر على السلطة فيما بين 1727 و1757 ؟ وماذا كانت مستويات حضور النفوذ التركي في ذلك الصراع ؟ أسئلة تشابه سابقاتها في هذه المساهمة.

ضرورة السجع وماهي ضرورة الواقع في أسلوبها ؟ هل يتحدث السلطان عن أشياء محتملة التنفيذ أم عن أشياء واقعة ؟ هل كانت هذه الرسالة تعبيرا عن صفقة ذات أبعاد محلية ؟ وإن كان ذلك صحيحاً، فما هو الشق الآخر من الصفقة ؟ أسئلة كثيرة لايمكن أكثر من طرحها.

مهما يكن، فإننا نلاحظ أن السلطان عبد الله يلمح إلى صعوبة مرام الغرب وإلى ثقل الخطب. كما أن إشارته إلى عساكر الإسلام وتأكيده على الجهاد ربما تكون من ورائه غاية الحصول على أسلحة أو عتاد (...) هذه افتراضات لن تكشف عن صحتها أو بطلانها سوى أبحاث مدعمة لاحقة.

أما مايمكن الإشارة إليه الآن، فهو وضوح وشمولية اعتراف المولى عبد الله بشرعية الخلافة العثمانية. وهذا أمر ظل محط نزاع واختلاف بين سلاطين المغرب وسلاطين الدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر.

وإذا مااستثنينا عبد المالك السعدي الذي خطب باسم مراد الثالث العثماني فيما بين 1576 و1578، فإن الحالة الوحيدة، حسب علمي، حيث أشارت النصوص المغربية إلى ذكر سلطان عثماني على المنابر هي حينما دعا السلطان محمد بن عبد الله للسلطان عبد الحميد الأول في عيد الأضحى سنة 1198 / 1784 كما هو مثبت عند الناصري[12].

من هذا المنطلق، تمثل معطيات هذه المراسلات إضافات جديدة إلى هذه النقطة. هل من المستغرب أن يحصل أوضح اعتراف بالسلطة العثمانية إبان «الفترة» السلطانية المغربية التي كانت في حاجة ماسة إلى كل معونة لإعادة ترميم بنيانها ؟ هل كان هذا الاعتراف وسيلة لقطع الطريق على أي تدخل عثماني محتمل ؟ من جديد نتوقف أمام أسئلة تطرح على البحث المستقبل في هذا الموضوع. ثمة أسئلة معلقة أخرى. لماذا سكتت الحوليات عن هذه المراسلات إن قُدِّر لمؤلفيها أن يطلعوا عليها ؟ لماذا لم تشر في وفياتها، مثلا، إلى السفراء المغاربة الذين حملوا هذه المراسلات ؟ لعل اكتشاف حوليات جديدة، تهتم بالجنوب أو الجنوب الشرقي المغربي، يأتي بالمفاجأة الإيجابية في هذا الباب.

(12) الناصري، **المرجع السابق**، ج 8، ص 53.